مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

ر ت م د: 1112-685x
ر ت م د إ: 2588-2236

المجلد: 14 / العدد: 02 / ديسمبر 2021
ص ص: 549 ـ 565

دور الهيئات المحلية لدعم المشاريع في نشر الثقافة المقاولاتية دراسة ميدانية بولاية تبسة

The role of local bodies to support projects in spreading entrepreneurial culture. A field study in the wilaya of Tebessa

رشيـــدة لعمـــارة *

جامعـــة العربي التبسي

تبســـة / الجزائـــر

Rachida.laamara@univ-tebessa.dz

خالـــد حامـــد

جامعـــة العربي التبسي

تبســـة / الجزائـــر

Khaled.hamed73@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2021/08/11 تاريخ القبول: 2021/12/23 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

يستهدف هذا البحث تفحُّص دور هيئات دعم المشاريع في ولاية تبسة في نشر الثقافة المقاولاتية بوصفها أجهزة هامة وضرورية تم تسخيرها لمرافقة وتطوير المقاولات حرصا على ترقية وإنجاح هذه المشاريع لتحقيق أهدافها وإسهامها في التنمية.

وقد توصل البحث إلى نتائج تتلخص في أنه رغم الجهود المضنية التي بُذلت لتفعيل دور الهيئات المحلية الداعمة للمشاريع _من تنوع للوكالات الداعمة وصيغ التمويل ومختلف التسهيلات الممنوحة لأصحاب المشاريع_ فإن ثمة نقائص تتعلق أساسا بالمرافقة والتركيز على الجوانب المالية أكثر من جوانب التوعية والتثقيف والتكوين أثرت سلبا على فعالية هذه الهيئات، ما نتج عنه تعثر في نشر الثقافة المقاولاتية وعدم تحققها إلا بقدر يسير لا يلبي متطلبات التنمية المحلية لولاية تبسة.

كلمات مفتاحية: المقاولة، الثقافة المقاولاتية، . هيئات دعم المشاريع المقاولاتية

Abstract:

The present research examines the role of these local bodies in spreading entrepreneurial culture as important bodies that will accompany and develop

* المؤلف المرسل.

entrepreneurship. in order to promote these projects to achieve goals and contribute to development.

We have noticed that despite the strenuous efforts that have been made to activate the role of these local bodies to support projects (a variety of supporting agencies ، funding formulas and various facilities granted to projects owners) there are shortcomings mainly related to accompaniment that focuses on financial aspects rather than awareness ، education and training. As a result ، we have noticed a stumble in spreading entrepreneurial culture ، with a small extent that does not cover the requirements of the local development in the wilaya of Tebessa.

Key words: entrepreneurship ، entrepreneurial culture ، bodies to support entrepreneurial projects

مقدمـة:

أصبح موضوع المقاولاتية يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات في عديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في اقتصاديات الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في برامج التنمية المستقبلية، إضافة إلى أن الدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بتقديم منتوج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولية، لذا كان لزاما على الدول تشجيع المبادرات الفردية عن طريق خلق هيئات داعمة لمشاريعهم ، والجزائر كغيرها من الدول اتخذت العديد من الإجراءات التي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات و بعث ثقافة المقاولاتية لاسيما لدى فئة الشباب، ويمكن اعتبار أن هذه الإجراءات تشكل في مجملها سياسة عمومية ذات أهداف واضحة نسبيا يتم رصد أموال معتبرة لضمان نجاحها، والوصول إلى نتائج إيجابية تؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، فما هي الآليات والأساليب التي تساهم بها الهيئات المحلية لدعم المشاريع في نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب؟

I/ فرضيات البحث: يقوم البحث على فرضيتين رئيستين:

- تساهم الهيئات المحلية لدعم المشاريع المقاولاتية في نشر الثقافة المقاولاتية؛
- هناك آليات تعتمدها الهيئات الداعمة للمشاريع المقاولاتية تساعد في نشر الثقافة المقاولاتية.

II/ أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على مفهومي المقاولة والثقافة المقاولاتية؛
- معرفة الهيئات المحلية التي تدعم المشاريع المقاولاتية؛
- معرفة مدى مساهمة هذه الهيئات في نشر الثقافة المقاولتية في أوساط الشباب؛
- تقديم توصيات من أجل تفعيل دور هذه الهيئات في نشر الثقافة المقاولاتية.

III/ المنهج:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي لأنه الأنسب لهذه الدراسة لوصف الظاهرة المدروسة وتحليل ما تم جمعه من بيانات للتعرف على العوامل المؤثرة في الظاهرة.

أدوات جمع البيانات: تم استخدام الاستمارة؛ حيث تم توزيع 60 استمارة واسترداد 51 منها واحتوت الاستمارة على عدد من الأسئلة نحاول فيها الإجابة على الفرضيات المتعلقة بالبحث.

IV/ تحديد مجتمع البحث وعينة الدراسة:

بعد تعيين مجتمع البحث، وهو المقاولون في جميع القطاعات استخدمنا العينة غير العشوائية (غير الاحتمالية)، لاستحالة الحصول على العدد الكلي لمقاولي ولاية تبسة من قبل الهيئات المختصة سواء من ANSEJ أو ANGEM، هذا ما أجبرنا على اختيار العينة القصدية، وتم تحديد عينة قدرها 51 مقاولا حيث تم توزيع 60 استمارة واسترجاع 51 استمارة.

V/ مجالات الدراسة

تمثلت الحدود البشرية لموضوع دراستنا حول المقاولين عبر ولاية تبسة. لذلك تم التعامل مع المقاولين في مختلف القطاعات أجريت هذه الدراسة بولاية تبسة، وقد شملت المناطق التالية: دائرة بئر العاتر، دائرة نقرين، حي الجرف بمدينة تبسة، حي طريق عنابة، طريق قسنطينة. الميزاب، سكانسكا، المنطقة الصناعية، أين يتواجد المقاولون وتمّ دراسة 51 مقاولة في القطاعات الآتية:

- **الخدماتي:** بـ25 مقاولة. كان معظمها في مدينة تبسة، تنتمي للأنشطة والمجالات الآتية: صحافة مكتوبة وخدمات إشهارية، النقل، إعادة التأهيل الوظيفي والتكييف الحركي،

البناء، تعبئة قارورات ضد الحرائق، توزيع المنتوجات الغذائية، تقديم الخدمات السياحية، أشغال الطرقات والمطارات، المحاماة، طب الأسنان، الإعلام الآلي... وغيرها

- **التجاري:** بـ 8 مقاولات تتعلق بالأنشطة والمجالات الآتية: البيع بالجملة، تجارة المواد شبه الصيدلانية، بيع أدوات ومستهلكات العظم، كراء آلات الحفر والشحن المتعلقة بالبناء.
- **الصناعي:** بـ 15 مقاولة تندرج في المجالات الآتية: تجديد وصنع أنابيب الضغط الهيدروليكي، صناعة الحلويات، صناعة وتصميم المطابخ، صناعة ديكور الأرضيات، صناعة ديكور الأفراح، نجارة ألمنيوم وزجاج...
- **الفلاحي:** بـ 3 مقاولات: موزعة على مجالات: مؤسستي تربية النحل، مستثمر فلاحي في البيوت البلاستيكية.

أما الحدود المكانية فقد تم التوجه إلى المقاولات في مدينة تبسة خصوصا والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أما الحدود الزمنية فقد امتدت الدراسة من مارس إلى غاية ماي 2018.

1/ المقاولـــة:

اختلف نوعا ما هذا المصطلح بين المفكرين حسب اختلاف مجالاتهم، وفي المحصّلة أصبح يدل على عدة مفاهيم: «فكلمة المقاولة هي كلمة انجليزية الأصل "*Entrepreneurship*" تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية "*Entrepreneur*" وقد ترجمت إل الفرنسية بـ "*Entrepreneuriat*"» [1].

1.1/ المفهوم القانوني للمقاولة:

يعد مفهوم المقاولة من المفاهيم الأكثر غموضا في المجال القانوني، على اعتبار أن هذا المفهوم خاضع لمقاربة اقتصادية أكثر من كونها قانونية.

جاء في المادة 549 أن: «المقاولة عقد يتعهد به أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الأخر» [2]

يوضح هذا التعريف بأنّ المقاولة هي خدمة مقابل أجر مادي.

2.1/ المقاولة في علم الاقتصاد:

عُرفت المقاولة بأنها: «ممارسة مختلف الأعمال والأنشطة الاقتصادية التي تحمل في طياتها روح المخاطرة والمغامرة مع ضمان النجاح من خلال الإدارة المتخصصة» [3]

من الواضح أن ركز هذا التعريف يركز على إبراز الهدف من إنشاء المقاولة، والذي يتمثل في تحقيق المكاسب المادية. وهناك تعريفات أخرى منها: تعريف جوزيف شومبيتر الذي عرفها بأنها «تغييرات في الأسواق وقطاعات الاقتصاد لاستبدال منتوجات قديمة بأخرى جديدة»،[4] وهو تعريف يؤكد قوة الرابط بين المقاولة والابداع؛ حيث « يقوم المقاول عبر استغلاله للإبداع بتدمير الشكل القديم للمؤسسة، للمنتج، لطريقة الإنتاج، ...الخ، لصالح الشكل الجديد».[5]

فالمقاول عند جوزيف شوميتر يبحث دائما عن وسائل الإنتاج الجديدة،

كما يرتبط مفهوم المقاولة «بتعلق الفرد بخلق منظمة متطورة ومبدعة تساير التطور العلمي في المجال البيئي، والمجال السوسيو_اقتصادي، كما تمس هوية الفرد وطاقاته ومدى تدخله في تغيير المجتمع من خلال مشروع المقاولة، ويتعلق نجاح ذلك عموما بثلاث وظائف: (المعرفة، الاختيار والفعل)، وينبثق عن ذلك تطور القدرات والكفاءات التي تؤدي إلى النجاح وتحقيق الأهداف. [6]

وبهذا تكون المقاولة موقفا أساسيا يمكن اكتسابه في إطار التعلم والاكتساب عبر مراحل حياة الفرد الذي لديه قابلية لإنشاء مؤسسة.

فالمقاولة إذن هي: خدمة مقابل أجر مادي, ترتكز على الإبداع والابتكار, يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص تكون محفوفة بالمخاطر, كما يتم من خلالها الحصول على مكتسبات اقتصادية واجتماعية.

3.1/ أهمية المقاولة:

تكمن أهمية المجال المقاولاتي في ما يأتي: [7]

- المقاولاتية والنهوض بالاقتصاد: المقاولاتية في حقيقة الأمر ليس لها تأثير مباشر على الاقتصاد، وإنما تتدخل في تسريعه وتحفيزه بفضل وجود مجتمع هائل من الأفراد المقاولين.
- المقاولاتية وخلق مناصب الشغل: المقاولاتية وعاء يستوعب البطالة باعتبارها مصدرا لخلق مناصب عمل، وهي تشكل عاملا للاندماج الاجتماعي للمقاول وأفراد عائلته.
- المقاولاتية وتجديد حظيرة المقاولات: المقاولاتية تسمح بتجديد وإعادة بناء النسيج الاقتصادي، وذلك من خلال إنشاء مقاولات واستحداث النشاطات وإعادة تشغيل

المؤسسات النائمة، وأكثر من ذلك إعادة الإنعاش والإحياء من خلال إعادة إطلاق وتهيئة المقاولات.

4.1/ مهارات المقاولاتية:

يمكن تصنيف مهارات المقاولاتية إلى ثلاثة أقسام: [8]

- **المهارات التقنية:** وهي: مجموعة المهارات التي تساعد الفرد على مواكبة التطور التكنولوجي، والتي تتمثل في: الخبرة والمعرفة بالدرجة الأولى والقدرة التقنية العالية على ممارسة الأنشطة في مختلف المجالات.
- **مهارات تسييرية:** وهي مجموعة المهارات الإدراية والتي يجب أن يكتسبها المقاول ليكون قادرا على إدراة موارد مؤسسته المالية والبشرية بكفاءة عالية، أو هي مجموعة المهارات التي تساعد الفرد على صنع القرار وبناء استراتيجية واضحة المعالم في المؤسسة.
- **المهارات الشخصية:** وهي مجموعة المهارات أو الصفات التي يكتسبها الفرد من عامل الوراثة أو من بيئته التي تساعده على اختيار توجهه المقاولاتي.

2/ الثقافـة المقاولاتيـة:

وهي مجمل المعلومات أو المعطيات المؤدية إلى إبراز القدرات في حسن تسيير مؤسسة ما, وذلك انطلاقا من: [9]

- وجود مبادئ ومعطيات لصانعي المؤسسة.
- ضرورة وجود استراتيجية لتسيير هذه المؤسسة.
- ضمان التأقلم مع كل من المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

كما أنها «مكونة من صفات وتصرفات تدل على الإدارة في المبادرة والشروع في ما نريد عمله أو إنجازه بصفة جادة وقوية إلى النهاية وهنا تصبح ثقافة المشروع ثقافة خاصة لأنها تهدف إلى إنتاج الجديد والتغيير، وتكون أيضا ثقافة خلق وبناء». [10]

ومن أهم مظاهر هذه الثقافة: [11]

- التجديد والإبتكارية
- إسناد دور جديد لرواد ورائدات الأعمال لبناء المشروعات الجديدة.
- الانفتاحية على العالم والبيئة المحيطة.
- الطموح.

1.2/ الفاعلون في نشر الثقافة المقاولاتية:

يتمثل هؤلاء الفاعلون في: [12]

- صناع القرار (السياسيون): من خلال إعطاء تعليمات واضحة وصريحة لوضع المقاولاتية كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة؛
- منظومة التعليم والتكوين: مرافقة، دعم وتطوير القيم والمواقف المقاولاتية؛
- الفاعلون السوسيو اقتصاديين: المرافقة، الدعم ومساعدة الشباب على إنشاء المؤسسات PME وتطوير الثقافة المقاولاتية؛
- وسائل الإعلام: تسليط الضوء على أهمية المقاولاتية، عرض أهم إنجازات المقاولين في كافة المجالات وكذلك تقديم المعلومات حول الآليات المساعدة في إنشاء المؤسسة.

2.2/ العوامل المساعدة على نشر الثقافة المقاولاتية:

من بين العوامل التي تسهم في ترسيخ ثقافة المقاولاتية نجد: مقومات شخصية خاصة بالفرد المقاول, واخرى تخص المحيط الاجتماعي:

أ/ المقومات الشخصية: [13]

- **الحاجة للإنجاز:** أي تقديم أفضل أداء، والسعي إلى انجاز الأهداف وتحمل المسؤولية، والعمل على الابتكار، والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وعير اعتيادية.
- **الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنجاز مشروعات الأعمال؛ وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية, وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.
- **الرؤيا المستقبلية:** أي التطلع للمستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
- **التضحية والمثابرة:** يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها إنما يتحقق من خلال المثابرة؛ ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

- **الرغبة في الاستقلالية**: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف, والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين.

ب/ مقومات بيئية: (14)

وتتمثل في المحيط الاجتماعي الذي يعتبر عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة ويتكون من:

- **الأسـرة**: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني .
- **الدين**: يدعو الدين الإسلامي إلى العمل واتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.
- **العادات والتقاليد**: من العوامل المؤثرة على التوجه في إنشاء المؤسسات..
- **الجهات الداعمة** : تلعب دورا أساسي في دفع من كثافة المقاولاتية .
- **الجامعة والتعليم** : يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى.

3/ الهيئات المختصة لدعم المشاريع المقاولاتية:

تعد أجهزة الدعم الحكومية للمقاولات من أهم الأجهزة التي خصصتها الجزائر لترقية ونشر الفكر المقاولاتي، و تتمثل أهميتها في إنشاء المؤسسات المصغرة التي تؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: استحداث فرص عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وترقية المحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية.

وفيما يلي أهم الهياكل الداعمة للمقاولات:

أ/ الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC:

أُسّس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94_188 المؤرخ في 6 جويلية 1994, تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994, ويعتبر الركيزة الأساسية التي يستند إليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، ويعمل الصندوق على تقديم مساعدات تتجسد في:(15)

- دعم البطالـــة،

- الاستفادة من التكوين من أجل زيادة قدراته ومؤهلاته والرفع من المستوى المهني.
- يقوم هذا الجهاز بتمويل المشروعات المصغرة التي ينوي أصحابها إنشاءها وفق لشروط محددة.

ب/ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade:

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع جهوية ومحلية (16)

وتكلف الوكالة بالمهام التالية: (17)

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تخفيض نسب الفوائد .
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.

وحسب ما جاء في نص المرسوم رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 فقد تم تغيير اسم الوكالة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (18)

ج/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير من خلال الأمر التشريعي رقم 01_03 في 22 أوت 2001 تتميز بمهام أهمها (19):

- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها.
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع

د/ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR):

أنشئ الصندوق الوطني لضمان قروض المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002. يحدد هذا المرسوم هياكل صندوق الضمان، وهو تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ومدعم بشخص معنوي

واستقلالية مالية، ومن بين أهداف الصندوق ضمان القروض الأساسية للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لما حدده القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بالقانون التوجيهي حول ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة المادة 14. الهدف الأساسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل الحصول على تمويل بنكي على المدى الطويل لتحمل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بمنح ضمانات للبنوك على القروض التجارية لاستكمال التركيب المالي لمشروع المؤسسة .

هـ/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وتتمثل مهامها الأساسية في : (20)

- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

و/ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

تأسست بموجب المرسوم تنفيذي رقم 05-165 الصادر في 3 ماي 2005, وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع باستقلالية مالية وتحت وصاية الوزارة المكلفة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي ترأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو محدد في المرسوم التنفيذي السالف الذكر, وهي أداة دولة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولذا فإن للوكالة مهام:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان المتابعة.
- ترقية الخبرة والمجلس المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص إنشاء وإنهاء وتغيير نشاط المؤسسات.
- إنجاز دراسات وملاحظات دورية.
- جمع و استغلال ونشر المعلومات الخاصة لكل مجال نشاط.

4/ دور الهيئات المختصة لدعم المشاريع المقاولاتية في نشر الثقافة المقاولاتية:

جدول 01: يمثل توزيع تكرارات العينة حول أخذهم دعم مالي من الهيآت المختصة لدعم المشاريع

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	**23**	**45.1**
لا	**28**	**54.9**
المجموع	**51**	**100**

المصدر: الباحثة، اعتمادا على معطيات الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فئة المبحوثين الذين لم يأخذوا دعم مالي من الهيآت الحكومية لدعم وتطوير المشاريع المقاولية بلغ أعلى نسبة بمجموع 28 مبحوث ما يعادل 54.9بالمئة, أما فئة المبحوثين الذين أخذوا دعم مالي من الهيآت الحكومية لدعم وتطوير المشاريع المقاولية بلغ نسبة أقل حيث كان 23 مبحوث أي ما يعادل 45.1 بالمئة, لأن أغلب فئات المقاولين اعتمدوا على تمويل مشاريعهم ذاتيا ومن العائلة, ورجع ذلك بالأساس إلى التزام معظمهم بالتعاليم الدينية الاسلامية التي تحرم الربا والفوائد البنكية.

جدول03: يبين توزيع تكرارات العينة حول المشاكل التي تعترض المقاولين من طرف الوكالات الداعمة للمشاريع:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	13	59.1
لا	9	40.9
المجموع	*22†	100

المصدر: الباحثة، اعتمادا على معطيات الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب الفئات المبحوثة التي عانت من مشاكل من طرف الوكالات الداعمة للمشاريع المقاولية تمثل أعلى نسبة بمجمع 13 مبحوث ما يعادل 51.9بالمئة. أما الفئات المبحوثة التي لم تعاني من مشاكل من طرف الوكالات الداعمة للمشاريع المقاولية تمثل نسبة اقل بمجموع 2 مبحوث ما يعادل 40.9بالمئة,

*†المجموع كان 22 من مجموع 51 مبحوث لأن باقي المبحوثين كان تمويلهم ذاتي وليس من الهيئات الداعمة

ويرجع ذلك إلى انه على رغم توفر هذه الأجهزة والبرامج الحكومية فإن المساعدات المالية الحكومية لم ترق إلى المستوى المنتظر منها بالنظر إلى النتائج المحققة.

جدول 04: يمثل توزيع تكرارات العينة حول الإستفادة من دورات تدريبية من طرف الوكالات الداعمة للمشاريع المقاولاتية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	**8**	**34.8**
لا	**15**	**65.2**
المجموع	**23**	**100**

المصدر: الباحثة، اعتمادا على معطيات الاستبيان

يوضح الجدول أعلاه أن فئة المبحوثين ممن لم يستفيدوا من دورات تدريبية في إطار الوكالة الممولة بلغ أعلى نسبة بمجموع 15 مبحوث ما يعادل 65.2 بالمئة, أما فئة المبحوثين ممن استفادوا من دورات تدريبية في إطار الوكالة الممولة بلغ نسبة دنيا بمجموع 8 مبحوثين ما يعادل 34.8 بالمئة.

ونستنتج من ذلك أنه يجب تفعيل دور آليات التدريب و تكثيف الجهود المتعلقة بالتكوين والتدريب؛ إذ إن هذه الدورات التدريبية تحث على تنمية ثقافة العمل الحر، وتعزيز التوجه لدى المجتمع المحلي نحو العمل الاقتصادي والإنتاجي .

جدول 05: يبين توزيع تكرارات العينة حول مر افقة الوكالات في جميع مراحل الانجاز للمقاولة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	13	56.5
لا	10	43.5
المجموع	23	100

المصدر: الباحثة، اعتمادا على معطيات الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فئة المبحوثين الذين رافقتهم الوكالة في جميع مراحل انجاز مقاولتهم بلع النسبة أعلى بمجموع 13مبحوث ما يعادل 56.5بالمئة, أما فئة المبحوثين الذين لم ترافقهم الوكالة في جميع مراحل انجاز مقاولتهم بلغ نسبة أقل بمجموع 10 مبحوث ما يعادل 43بالمئة.

حيث يبقى الهدف الأساسي للمرافقة هو دعم المقاول عند قيامه بتجسيد لمؤسسته وعند بداية نشاطها، وهذا ما يساعد على استمرار ها ونموها، مما سهم في تحقيق التنمية المحلية والاقتصادية والاجتماعية.

جدول 07: يبن توزيع تكرارت العينة حول تقييم مساعدة الوكالة الداعمة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
حسن	**8**	**34.8**
متوسط	**11**	**47.8**
جيد	**4**	**17,4**
المجموع	**23**	**100**

المصدر: الباحثة، اعتمادا على معطيات الاستبيان

يبين الجدول أعلاه أن فئة المبحوثين الذين قيموا الوكالات الداعمة لمقاولاتهم ب متوسط بلغت أعلى نسبة بمجموع 11مبحوث ما يعادل 47.8بالمئة, أما من قيموا الوكالة الداعمة لهم بحسن فبلغ مجموعهم 8 مبحوث بنسبة 34.8بالمئة, يلي ذلك أدنى نسبة وهي تقييم جيد بمجموع 4 مبحوث ما يعادل 17.4بالمئة، فرغم أهمية الخدمات التي تقدمها الوكالة للشباب المنشأ للمؤسسة الصغيرة، إلا أنها تبقى من وجهة نظرهم غير مرضية ولا سيما فيما يخص خدمتي التكوين والمساعدة على دراسة السوق.

جدول07: يبين توزيع تكرارات العينة حول اقتراح الأساليب التي تقدمها الهيئات الداعمة لتحفيز حاملي المشاريع لزيادة النشاط المقاولاتي:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
تخفيض الضرائب	**13**	**56.52**
زيادة مدة تسديد الديون	**7**	**30.43**
التقليل من نسبة الفوائد	**0**	**0**
اقتراح آخر	**3**	**13.04**
المجموع	**23**	**100**

المصدر: الباحثة، اعتمادا على معطيات الاستبيان

يبين الجدول أعلاه أن اقتراح المقاولين للأساليب التي تقدمها الهيئات الداعمة لتحفيز حاملي المشاريع لزيادة النشاط المقاولاتي جاء أغلبه لتخفيض الضرائب بمجموع 13 مبحوث ما يعادل 56.5بالمئة, أما من يريد زيادة المدة الزمنية لتسديد الدين فجاء بمجموع 7 مبحوث

ما يعادل 30.4بالمئة, أما الاقتراحات الأخرى فكانت بمجموع 3 مبحوث ما يعادل 13.04,أما فئة المبحوثين من اقترحوا نسبة الفوائد فجاء بمجمع 0 مبحوث ما يعادل 0بالمئة.

من ذلك نستنتج أن الضرائب أكبر عائق بالنسبة للمقاولين الصغار وهو أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي مصدر مبلغ مهم من لإمتصاص الأرباح.

جدول08: يبين توزيع تكرارات العينة حول المتابعة من طرف الوكالة الداعمة لمشروع المقاول بعد تجسيده على أرض الو اقع

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	6	26.1
لا	6	26.1
أحيانا	11	47.8
المجموع	23	100

المصدر: الباحثة، اعتمادا على معطيات الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين كانت إجاباتهم حول هل هناك متابعة من طرف الوكالات الداعمة للمشاريع المقاولية لمشروع المقاول بعد تجسيده على أرض الواقع أحيانا بمجموع11مبحوث أي ما يعادل 47.8 بالمئة, وقد تساوت اجابات المبحوثين حول متابعة من طرف الوكالات الداعمة للمشاريع المقاولية لمشروع المقاول بعد تجسيده على أرض الواقع بنعم ولا, بمجموع 6 مبحوث لكل منهما ما يعادل 26.1بالمئة لكل منهما.

جدول 09: يبين توزيع تكرارات العينة حول طرق المتابعة من طرف الوكالة الداعمة للمشاريع المقاولية

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
تقييم الوضع	14	60.9
شرح قوانين	1	4.3
اعلان عن معارض	5	21.7
لا توجد	3	13.04

المصدر: الباحثة، اعتمادا على معطيات الاستبيان

بين الجدول أعلاه أن المتابعة من طرف الوكالة الداعمة للنشاط المقاولاتي تكون بتقييم الوضع بمجموع من 14 إجابات المبحوثين ما يعادل 60.9بالمئة, والإعلان عن المعارض

بمجموع 5 مبحوث ما يعادل 21.7بالمئة, يلي ذلك فئة المبحوثين الذين لم تتابعهم الوكالة بمجموع 3 مبحوث ما يعادل 13.04بالمئة, أما متابعة الوكالة لشرح قوانين جدد فكانت إجابات المبحوثين بمجمع 1مبحوث ما يعادل4.3 بالمئة

إنّ ضعف خدمات المرافقة خلال وبعد الإنشاء التي تقدمها هذه الهيئات لأصحاب المؤسسات، يؤدي إلى توقف العديد من المشاريع عن النشاط.

مما سبق نستنتج **عدم تحقق الفرضية** فلم تساهم الأساليب المتبعة في دعم المقاولات ومرافقتها وتوجيهها في خلق الثقافة المقاولاتية. إلا بقدر يسير لا يطمح به لتفعيل الثقافة المقاولاتية.

5/ النتائج والتوصيات:

- ✓ تدعّم دور ومكانة المقاولات من خلال السياسات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر؛ حيث أولت أهمية بالغة لهذا القطاع باعتباره من أهم المجالات القادرة على خلق الاستثمارات. وذلك من خلال مختلف الهيئات والهياكل التي أنشأتها حرصا منها على النهوض بالمقاولاتية.
- ✓ إن التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني في مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات راجع للجهود المضنية للدولة, وذلك لمواكبة النمو السريع ,من خلال وضع سياسات جديدة تساعد في التنمية الاقتصادية,
- ✓ هناك نقص في فعالية هيئات دعم المقاولاتية، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ويعود أساسا إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ويمكننا القول إن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها في مجال دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن بجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة، وتفعيل القوانين والسياسات المرسومة ،

مما سبق نستنتج أن الأساليب المتبعة في دعم المقاولات ومرافقتها وتوجيهها لم تفلح في خلق الثقافة المقاولاتية إلا بقدر يسير لا يُطمح به لتحقيق فعالية المقاولاتية؛ فرغم القوانين الكثيرة الموجهة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والغلاف المالي الكبير المخصص لها، وتعدد الهيئات فإنّ مستوى الثقافة المقاولاتية يبقى متدنّيا، ولعل سبب ذلك أنّ الجزائر

تمرّ بمرحلة مخاض عسير، تصاحبه ترسّخ ثقافة اشتراكية مبنية على التواكل، والاعتماد الكلّي على الدولة، بدلا من اعتماد ثقافة العمل الحر و المقاولية.

التوصيات:

- ✓ ضرورة التنسيق بين هذه الوكالات مع الجامعات والمعاهد والعمل على نشر الثقافة المقاولاتية عن طريق اقامة محاضرات دورية وأيام تحسيسية.
- ✓ ضرورة متابعة الدولة المنتظمة للمقاولين لتنمية وتعزيز الثقافة المقاولاتية،
- ✓ ضرورة اقامة دُور المقاولاتية وعمل هذه الدور على نشر الثقافة المقاولاتية من خلال دورات تدريبية بين كل فترة وأخرى.

الهوامـــش:

[1]) ربيعة بركات. حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المقاولات الصغيرة. الملتقى الدولي "المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير, جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2010)، ص: 4.

2) القانون المدني : ,المادة رقم:549،،الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية,

3) مروة أحمد، نسيم برهم. الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، (2007).، ص:7

[4])MEZIANE AMINA BERREZIGA AMINA .(2014) .LA CULTURE ENTREPRENEURIALE CHEZ LES ENTREPRENEURS ALGERIENS , faculte des sciences economiques co .*les stratégies d'organisation et d'Accompagnement des PME en Algérie .*,ouargla: universite kasdi merbah: p: 2

5) يوسف بودلة ، و عبد الحق بن تفات : دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها. الملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2012)، ص:4.

[6]) LASSD MEZGHANI . *LET AUTRE CULTURE ENTREPRENEURIALE, projet culture entrepreneuriale et creation d'entreprise,2008*, l'universite de sfax .sfax p :8

[7])MEZIANE AMINA BERREZIGA AMINA, ipid. p:3

[8]) عواطف خلوط: المنظمات الريادية وطريقها نحو تحقيق جدارة ديناميكية تنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص:4

9) المرجع نفسه، ص:7

10)) MEZIANE AMINA ,BERREZIGA AMINA, ipid. p:3

11) سامر جلدة: ،السلوك التنظيمي والنظريات الإدارية، دار أسامة، عمان:. ط:1،(2009)، ص:203.

12) عبد العزيز بن قيراط ، و غنية بركات: التكوين في المقاولاتية كأداة لتعزيز الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين . الملتقى الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر. جامعة 08 ماي 1945. قالمة، الجزائر، 23/22 أفريل2014، ص:4

13) حسن الحسيني فلاح: . ادارة المشروعات الصغيرة- مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق، الأردن،(2006).ص:47-48

14) توفيق خذري، و علي عماري . (2010). المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة. الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية وفرص الأعمال. جامعة محمد خيضر. بسكرة:، ص: 09

15) المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وزارة العمل. الجزائر،(1994).

16) المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. وزارة العمل.الجزائر، (1996).

17) المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. وزارة العمل.،الجزائر،(1996).

18) المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد مهامها، الجريدة الرسمية، العدد 70 ، é(نوفمبر 2020، الجزائر,

19) الأمر التشريعي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الجريدة الرسمسة العدد:47، الصادر في: 22 أوت 2001 ، ص ص :4-9

20) المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الجريدة الرسمية، العدد:6، الصادر في 25 جانفي 2004، ص:8